



■ أحمد الحبيشي

الاسلام لا يحتكره أحد

ارتبط الاستبداد السياسي في العالم العربي بالتماهي مع الرايات الدينية والقومية والاشتراكية التي كرس نهج إلغاء الآخر

تنتقل من تاويل خاص بها للدين، كما أن المدارس الدينية التي كان يديرها ويوجهها حزب الإصلاح في اليمن قبل توحيد التعليم كانت هي الأخرى تقول إن مناهجها تنطلق من صحيح الدين، وتتم غيرهما من المدارس الدينية بالشرك والكفر والتبديع.. وعلى هذا المنوال تأتي الحوزات المدرسية الدينية عند الشيعة الإثنا عشرية والهادوية والاباضية، بمعنى أن رؤية حكومة المؤتمر الشعبي العام للمسألة التعليمية تنطلق من تاويل معاصر ومعتدل للدين يختلف عن تاويل المناهج التي أنتجت طالبان، والمناهج التي أخرجت طلاباً سلفيين بخاصة من الإخوان المسلمين، ويكفرون الشيعة والصفوية والهادوية باسم الدين الذي تفرض جماعات وأحزاب الإسلام السياسي من نفسها وصية عليه وناطقة باسمه، وحارسة له وصاحبة التاويل الوحيد والأوحد لنصوصه المقدسة.

تسعى المقالات المنشورة في صحف أحزاب «اللقاء المشترك» إلى استغلال المواسم الانتخابية لتسريح المطالب التي تستهدف قولبة التعليم والثقافة والفكر والإعلام في نطاق أيديولوجيا دينية جاهزة، الأمر الذي يندرج بفرض وصاية استبدادية على العقل ومصداقة قمعية للحرية وإدعاء باحتكار الحقيقة، ويمهد الطريق في الوقت نفسه لاستبداد سياسي قائم على آليات أيديولوجية وفكرية قمعية وإقصائية، بدعاوى حراسة الدين والدفاع عن الشوايت الوطنية والقومية التي كانت سلاح الأنظمة الشمولية البيوليسمية لمصادرة الحريات وانتهاك حقوق الإنسان وملاحقة المفكرين والمثقفين والمبدعين، ومحاصرة الآداب والفنون والعلوم في كثير من البلدان العربية والإسلامية.

انغلاق وحمود

لقد طغت الشمولية خلال القرن الماضي، وعانى العقل العربي تحت ثيرها صنوف الفهر والاضطهاد والطغيان، حيث ارتبط الاستبداد السياسي بالتماهي مع الرايات الدينية والقومية، والاشتراكية التي كرس نهج إلغاء الآخر، وسعت على الإوام التي فرض نماذج شمولية للفكر الواحد والراي الواحد في الحياة الفكرية والثقافية والإعلامية والتعليمية.. فيما كانت حصيلة تطبيق هذه النماذج تأخر وفقر مجتمعاتنا باسم الاشتراكية، وتضرمها باسم الوحدة، وانغلاقها وحمودها وتحجرها وتمزق صفوفها باسم الدين !!

ومن عجب أن أحزاب «اللقاء المشترك» التي أدمنت على استغلال المواسم الانتخابية لتسويق هذه المطالب، هي نفسها الأحزاب التي تبنت مشاريع فاشلة

اشتغلت على أفكار أحادية إقصائية تنزع إلى دلجة المعرفة، وتعتمد بإمكانية تشكيل الواقع وبناء الإنسان وفق هندسة فكرية جاهزة وسبقة، وكانت النتيجة فقراً على الواقع لم ينجم عنه غير التخلف والجهل والتشرذم والانغلاق

والاحتراب والتنايب والفرقة، على العكس مما كان العصبان الأيديولوجي الديني والقومي واليساري يتوهم بإمكان حدوثه.

بوسع من يقرا هذه الأفكار في بعض الصحف الحزبية وبعض أدوات ساكنة الدعاية الانتخابية لأحزاب «اللقاء المشترك» هذه الأيام- أن يدرك حقيقة أننا جميعاً مهددون بطريقة تفكير مقيمة في الأزمنة الغابرة، ومستهدون إلى أوام الفكر الماضي والمشاريع الأيديولوجية التي تنطلق من مطلقات نهائية.. فإما أن نكون على صورتها ومثالها ونموذجها التي تقترحه كروية شاملة ووحيدة لإدارة شؤون الحكم والاقتصاد والثقافة والتعليم والإعلام.. أو أن يتم نفي وإدانة كل من يخالف هذه الرؤية بذريعة مخالفة الدين والخروج عن الثوابت الوطنية والقومية!!

يبقى القول إن الانتخابات تصارع فعلاً لأن تكون مناسبة للتصالح والتنافس، لكنها لا تصلح لأن

تتحول إلى وسيلة لفرض سلطة النموذج الشمولي على العقل بعد أن فقدت الأفكار التي اشتغلت عليها هذه الأحزاب بريقها وجاذبيتها.. الأمر الذي يستلزم عدم تجاهل حاجة الديمقراطية الناشئة في بلدنا إلى إثرائها بالمزيد من الحرية وتعدد الرؤى والأفكار، والاعتراف بضرورة وجود رؤى مختلفة.. وبرامج متنوعة، وخيارات متعددة ومتغيرة لممارسة السياسة وإدارة الاقتصاد وبناء الدولة وإدعاء الثقافة وإنتاج المعرفة وتوسيع آفاق التفكير النقدي.. بمعنى أن الحقيقة ليست حكرًا على تاويل محدد للدين، أو رؤية معينة للدين.. وأن أحداً منا لا يملك الحق في أن يجعل من نفسه وصياً على العقل والحرية، وممثلاً للحقيقة باسم الله.. أو الوطن.. أو الأمة.

■ يتوجه إلى صناديق الاقتراع في العشرين من سبتمبر ٢٠٠٦م الجاري أكثر من تسعة ملايين ناخب وناخبة لانتخاب رئيس للجمهورية وعضاء المجالس المحلية.. وفي الطريق إلى الانتخابات تشهد البلاد أشكالاً متنوعة من الاستعدادات للدعاية الانتخابية من قبل مختلف الأحزاب والقوى السياسية، ولئن كانت الانتخابات توفر للصحافة الحزبية والأهلية موسماً خصباً للتباري بالشعارات والحملات الدعائية، فإنها في الوقت نفسه تتيح فرصاً ثمينة لتحليل مضمون هذه الحملات واستشراف أبعادها السياسية والفكرية، بما في ذلك فرص الرصد المبكر لانعكاساتها على مستقبل الدول والجمع.

اللافت للنظر أن الخطاب السياسي والإعلامي لأحزاب المعارضة المنضوية في إطار «اللقاء المشترك» التي تستعد لخوض المباريات الانتخابية الرئاسية والمحلية القادمة بصمدنا بالكلام الملتبس عن «الديمقراطية الشورية» والتعددية السياسية كشرط أساسية لبناء الدولة الوطنية. ومبعث هذه الصدمة أن الفكر الإسلامي، لم يبلور على امتداد ألف وأربعمئة عام - منذ ظهور نظم الحكم السلالية في التاريخ الإسلامي التي دشنتها الخلافة الأموية عام ٤١ هجرية (٦٤١م)، حتى سقوط الخلافة العثمانية في عشرينيات القرن المنصرم - مناهج واليات ومؤسسات وسلطات واضحة ومحددة للشورى التي وردت في القرآن الكريم كركن من أركان الإسلام بعد الصلاة والزكاة، ناهيك عن أن الفقه الإسلامي لم يوضح أحكاماً واضحة وصريحة للشورى ولم يفردها بآياً خاصاً على غرار ما فعله الفقهاء مع الصلاة والزكاة والخمس والميراث والحيز والنفاس والتكاح والوضوء، ونقائص الوضوء والحلال والحرام والغزو والجهاد ودار الحرب ودار السلام.. الخ.

النظام التعليمي منهجاً وإدارة ومؤسسة) بحسب ما جاء في بعض المقالات والأحاديث الحزبية، وهي إشارة موهبة تخفي ميولاً لتسريح أحد خيارين، أولهما تحويل نظام التعليم العام بأسره إلى تعليم ديني، وثانيهما التراجع عن توحيد النظام التعليمي منهجاً وإدارة ومؤسسة.

بضعة شعور استعداداً للانتخابات الرئاسية والمحلية، وذلك بهدف تجويف الديمقراطية ومصداقة وفليغة صندوق الاقتراع وإلغاء حق الناخبين في منح السلطة الشرعية للحزب الذي يحصل برنامج الانتخابي والسياسي على ثقة غالبيتهم، بما في ذلك حق الناخبين في اختيار بديل آخر وبالسوية ذاتها في دورة انتخابية لاحقة بهدف تطبيق سياسات وبرامج حكومية جديدة ومغايرة، على نحو يجعل من الشعب مصدر شرعية الحكم وصاحب الحق في اختيار البرنامج الذي يراه مناسباً لتطوره اللاحق بدون أية وصاية من أحد.

تذرع بالدين والقومية

لا يتكفي الخطاب السياسي والإعلامي لأحزاب «اللقاء المشترك» بالحدث عن تعددية سياسية عاتمة وفضفاضة، بل يتجاوز ذلك إلى ما هو أخطر، إذ يسعى إلى إلزام الدولة والحكومة وكافة الأحزاب السياسية وقوى المجتمع المدني بتنفيذ برنامج سياسي موحد ومتفق عليه في كافة المجالات السياسية والاجتماعية والتعليمية والثقافية، وصولاً إلى فرض قوالب أيديولوجية صارمة ومطلقة على الحساب الفكرية وحرية التعبير انطلاقاً من مطلقات تنزع بالدين والقومية، وسبق للأنظمة الشمولية الاستبدادية ممارستها ضد المفكرين والمثقفين والمواطنين عموماً.

بوسع كل من يتأمل مشاريع أحزاب «اللقاء المشترك» وبرامجها الانتخابية خلال الانتخابات البرلمانية التي جرت عام ٢٠٠٣م والانتخابات الرئاسية والمحلية التي ستجرى في العشرين من سبتمبر الجاري ٢٠٠٦م، ملاحظة أن القاسم المشترك في الخطاب السياسي والإعلامي لهذه الأحزاب هو السعي لفرض صيغة جاهزة وفق منظور أيديولوجي لبناء الدولة والاقتصاد والثقافة والتعليم، الأمر الذي يتطلب

بالضرورة نمطاً شمولياً وأحادياً لنظام الحكم بعيداً عن أي شكل من أشكال تعددية الخبرات والبرامج والرؤى، وما يترتب على ذلك من مصداقة الحقوق المدنية والسياسية للمواطنين، ودمج الأحزاب في منظومة سياسية متكاملة، والحاق المجتمع المدني بالدولة، وكل ذلك بقود في نهاية المطاف إلى التسلب والاستبداد. ولما كانت الشمولية تبدأ بفرض صيغة واحدة ومطلقة لإدارة شؤون الدولة والاقتصاد والمجتمع، فإنها تنتهي بإقامة استبداد سياسي على ركائز فكرية وعقائدية عبر فرض قوالب جاهزة للتفكير والتعبير، ومصداقة حرية الراي والفكر في وسائل الإعلام والثقافة وجميع الوسائل التي أنتجتها تكنولوجيا الاتصال والمعلومات.

مما له دلالة عميقة أن تدعو أحزاب «اللقاء المشترك» إلى وضع رؤية ثقافية وإعلامية نابعة من الدين والثوابت الوطنية والقومية، وهي صيغة موهبة لأدلجة الاستبداد السياسي ومحاربة العقل وممارسة الإرهاب الفكري ضد المفكرين والمثقفين وتقييد حرية التعبير وحرية الصحافة، ونموذج الإعلام والثقافة انطلاقاً من مطلقات عقائدية تنزع بالدين والقومية.

تعليم حزبي

في الاتجاه نفسه تتماهى بعض الأصوات التي ترتفع هذه الأيام مع حثي بعض القوى السياسية إلى إحياء نظام التعليم الحزبي بغطاء ديني، والذي تم دمج قبل ستة أعوام بالتعليم العام منهجاً وإدارة ومؤسسة تطبيقاً لقانون التعليم، وقد وجد التنظيم السري للاخوان المسلمين في الانتخابات الرئاسية والمحلية موسماً للحديث عن «إصلاح

وحيث يتم ربط «الشورى» بالديمقراطية على نحو ما تنطوي عليه بعض المقالات والأحاديث التي تزدهر في هذا الموسم الانتخابي وتزدهر بها صحف «اللقاء المشترك»، فإن نمة خوفاً لا يجوز تجاهله من حدوث تلاعب أو خلط بين الأوراق والألفاظ والمعاني هروباً من الاختلافات الواسعة في المفاهيم والأطر والليات، وهي اختلافات يستند إليها الفقهاء السلفيون والجماعات الإسلامية التي تسير على نهجهم النقلي في موقفها المعادي للديمقراطية، بذريعة تعارضها مع «الشورى» الإسلامية، واتهام من يوافق على الديمقراطية من «الإسلاميين» بالتغريب والعلمانية والليبرالية والخروج عن الجماعة ومهادنة النظم والطوائف المختلفة!!

وعليه فإننا مطالبون بحسم هذه المسألة.. فإما أن نتعاطى مع «الشورى» ونجتهد في توضيح مفهومها وبلورة اليات تنفيذها وأطر ممارستها ونطاق سلطتها ومصدر شرعيتها ومدى إلزاميتها، فيكون مفهومنا للشورى - تبعاً لذلك وبصورة واضحة لا لبس فيها - هو الديمقراطية بقيمتها المعاصرة في عالمنا الإنساني ومعاييرها الدستورية في بلدنا.. أو أن نتعاطى مع «الديمقراطية» بحسب مفهومها والياتها وقيمتها المعاصرة ونطاق سلطتها وشرعية مؤسساتها كما هو محدد في دستور الجمهورية اليمنية.. وقد كتب الكثير من المفكرين والكتاب مؤلفات ودراسات عدة حول هذه القضية استناداً إلى إشكاليات وخبرات الحوار الفكري بين مختلف تيارات الفكر السياسي العربي، طوال العقدين الماضيين، بما في ذلك مواقف الإسلاميين المتناقضة بين التشدد في رفض الديمقراطية وتكفيرها على امتداد النصف الثاني من القرن العشرين، وبين التراجع والتسليم بقبولها بعد النصف الثاني من تسعينيات ذلك القرن!!

تحريم

وكما هو معروف في المواسم الانتخابية الساخنة، ترتفع هذه الأيام وصوت محمود بعض الأصوات التي يحلو لها أن تقترح صيغاً للتصالح الوطني تلغي حق الأحزاب

والناخبين من خلال برامج ومشاريع سياسية مختلفة، وتحرم المجتمع - بالضرورة - من حقه الذي يضمنه دستور الجمهورية اليمنية في اختيار أنسب الخيارات وأفضلها ملائمة لتطوره اللاحق عبر صندوق الاقتراع، وقد سبق للأحزاب السياسية المضوية في إطار «اللقاء المشترك» أن تقدمت بمشروع سياسي عشية الانتخابات البرلمانية السابقة عام ٢٠٠٣م، تضمن مطالباً بدمج الأحزاب بكل صراحة بدمج التعددية الحزبية في إطار منظومة سياسية متكاملة

تجسيدا للديمقراطية الشورية !! ثم اقترح ذلك المشروع الذي نشرته صحيفة «الصحوة» قبل ثلاث سنوات تشكيل لجان متخصصة من أحزاب هذه المنظومة للقيام بمهمة إلغاء أو تعديل كافة السياسات والبرامج الحكومية التي نفذتها حكومة المؤتمر الشعبي العام خلال السنوات الماضية في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية بموجب تفويض دستوري

حصلت عليه من أغلبية الناخبين في الانتخابات السابقة.. وهو ما يعني تغيير كافة السياسات والبرامج الحكومية بواسطة لجان متخصصة تستمد شرعيتها من المنظومة السياسية التي يقترحها المشروع، لا من خلال تداول سلمي للسلطة يستمد شرعيته من صندوق الاقتراع!

لقد أفرط المشروع السابق لهذه الأحزاب في تبني صيغة المنظومة السياسية المتكاملة واختزال دور الأحزاب في نطاقها، ولا يحتاج القارئ إلى نكاه نوعي كي يستنتج أن هذه الأفكار عادت من جديد في ثنايا المشروع الجديد للإصلاح السياسي الذي اعلنته أحزاب «اللقاء المشترك» قبل

أحزاب «اللقاء المشترك» التي أدمنت استغلال المواسم الانتخابية لتسويق أهدافها، هي نفسها الأحزاب التي تبنت مشاريع فاشلة واشتغلت على أفكار إقصائية أحادية تنزع إلى أدلجة المعرفة



وإحياء نظام التعليم الديني الموازي الذي كان يقوده التنظيم السري لجماعة الإخوان المسلمين في حزب التجمع اليمني للإصلاح، حيث تمكن هذا التنظيم من الاستئثار بموازنته الفلكية وتسخير موارده وجهازاته الفني والإداري والمالي لأغراضه الحزبية وعلاقته الخارجية مع الحركات الإسلامية في البلدان العربية.. بيد أن التسريح بغطاء الإسلام والتوسل به لتسريح هذه الأهداف السياسية والحزبية الضيقة لا يصعد أمام الحقائق، خصوصاً بعد اكتشاف الدور التخريبي الذي لعبته أجهزة استخباراتية دولية في توظيف واستخدام نظم التعليم الديني في العالم الإسلامي لنشر الأفكار المتشددة، وإعادة الجماعات الإرهابية وخوض حروب بالوكالة، وتعبئة الشباب بنزعات التكفير والكراهية والتطرف خلال حقبة الحرب الباردة، قبل أن ترد سهام هذه اللعبة الخطرة إلى نحر راعيها وعزائرها الأول في الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م.

والحال أن الدين ليس حكرًا على حزب معين أو جماعة محددة.. ولا يوجد بالمقابل تاويل وحيد ومطلق للنصوص الدينية يجب فرضه على العقل وتفسير من يخالف هذا التاويل وإخراجه من الملة.

تفويض الهي

لرب في أن تنظيم الإخوان المسلمين الذي يقوده ويوجه «اللقاء المشترك» من خلال التجمع اليمني للإصلاح يفترض أن سياسة حكومة المؤتمر العام في المجال التعليمي منافية للدين، وأن الرؤية، الإقصائية، للمسألة التعليمية هي المنعبر عن جوهر الدين باعتبار أن الإخوان المسلمين هم الذين حصلوا دون غيرهم على تفويض إلهي بحراسة حقوق الله في الدنيا، لكن هؤلاء لم يقولوا لنا ما هي رؤيتهم التي تغاير رؤية الحكومة للمسألة التعليمية..؟ علماً بأنه من المسلم به وجود رؤى مختلفة للمسألة التعليمية لا تلتزم بتاويل وحيد للدين.. فمدارس بيشاور التي أنتجت «طالبان